# مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية– دراسة حالة مجمع صيدال

**أحمد قايد نور الدين** **بن زاف لبنى**

البريد الالكتروني: ahmedgaid2000@hotmail.fr benzef .loubna001@gmail.com

**ملخص:**

إن الهدف من هذه الدراسة هو التطرق لمساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية–دراسة حالة مجمع صيدال– وذلك من خلال صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة التقارير المالية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة والتعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية بغرض إعادة الثقة فيها .

من أهم النتائج المتوصل إليها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها وهو جودة المعلومات المحتواة في التقارير المالية وفي ضوء طبيعة الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبانة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وأعضاء مجلس الإدارة ،الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال وكذلك المساهمين والمستثمرين وبعد تحليل البيانات تم التوصل إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قد ساهم بشكل مقبول في تحقيق جودة التقارير المالية .

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، التقارير المالية، جودة التقارير المالية.

**Abstract:** The objective of this study is to address the contribution of corporate governance to the quality of financial reports - the case study of the SIDAL complex - by formulating the intellectual aspects of corporate governance and benefiting from them in developing the concept of quality of financial reports and trying to develop a set of standards to achieve this quality and identify the positives and advantages Corporate Governance and how to use it to improve the quality of financial reports to restore confidence.

One of the most important results is that the application of the principles of corporate governance properly will lead to the desired purpose, which is the quality of the information contained in the financial reports. In light of the nature of the study, the descriptive analytical method was used, relying on the questionnaire method distributed to the study community As well as shareholders and investors. After analyzing the data, it was concluded that the application of the principles of corporate governance has contributed in an acceptable manner to the quality of the Financial 'reports.

**Keywords:** Corporate Governance, Financial Reporting, Quality of Financial Reporting.

**مقدمة:**

إن آثار العولمة من تحرير الأسواق المالية وفتح أسواق دولية جديدة أدى إلى مضاعفة فرص الشركات في تحقيق أرباح مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها وخلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات وفي نفس الوقت فإن المنافسة الشرسة بفعل العوامل السالفة الذكر تؤدي إلى قدر كبير من التذبذبات الرأسمالية و بذلك تحتاج الشركات (الوطنية خاصة) إلى مستويات من رأس المال يتعدى إمكانيات مصادر التمويل التقليدية و عدم جذب هذه المصادر سيؤدي إلى مواجهة خطر الخروج من الأسواق العالمية وتبعيتها إلى الشركات متعددة الجنسيات، وقد يؤثر ذلك على اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات، هذا من جهة.

و من جهة أخرى فإن الأزمات المالية التي فجرها الفساد الإداري و المالي وسوء الإدارة تدفق عنه صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال والذي أدى بالمؤسسات إلى وضع أدلة وبراهين لغاية جذب الإستثمارات من أجل أن برهان أن إدارتها تتم وفقا للممارسات السليمة وبالأساليب العلمية الرشيدة للأعمال ويطلق على هذه الأساليب التي تدار من خلالها الشركات " بحوكمة الشركات " governance corporate" وعليه فان المستثمرون يبحثون قبل توجيه استثماراتهم عن شركات تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات.

وبشكل عام يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى أما فعاليتها تتحدد بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح والحد من الفساد المالي والإداري كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة ومع تقدم تحرر الأسواق المالية زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية لضمان الاستقرار المالي وتحرير جدوى وفائدة المعلومات عن القطاع المالي من خلال صياغة متطلبات ملائمة للإفصاح فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة التقارير المالية نظرا لما تقدمة للمسير من مساعدة لاتخاذ القرارات بموضوعية ورشد وفي هذا الإطار ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:**ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية؟** ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تدور وتتمحور الدراسة للإجابة عليها وهي:

- ما هي دوافع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

- هل لكل بيئة أعمال نموذج حوكمة معين يتلائم معها؟
- ما مدى التزام مجمع صيدال بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- هل حوكمة الشركات لها تأثير على جودة التقارير المالية؟

**الفرضيات:**

- تطلب التطبيق المحكم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها كالرفع من الكفاءة وتجنب الوقوع في الأزمات .
- يلتزم مجمع صيدال بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات رغم تحذر أخلاقيات الأعمال الرافضة لذلك.
- لحوكمة الشركات تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدر من طرف مجمع صيدال .

مما سبق سيتم تقسيم البحث إلى:

**أولا:مفهوم جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحتواة فيها:** لتحقيق جودة التقارير المالية يجب أن تتميز بالخصائص النوعية والتي هي مواصفات معينة يجب توفرها في المعلومات المقدمة في التقارير المالية وعلى أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها.

**1-مفهوم جودة التقارير المالية** :الجودة مفهوم واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات أو منتجات مثل التقارير المالية والتي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية والذي مدخلاته بيانات المعلومات والأحداث الاقتصادية حيث يشبه النظام المحاسبي بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى منتج نهائي وبالمثل يتم عمل المعالجات المحاسبية والتسجيل لبيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تدخل النظام المحاسبي ويتم الحصول على المخرجات في صورة التقارير المالية في حين تعد التقارير المالية بمثابة مدخلات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد دراستها وتحليلها.(1)

وزادت أهمية جودة التقارير المالية لضمان الاستقرار المالي بعدما تحررت أسواق المال العالمية وزادت الضغوط من اجل تحسين جودة وفائدة المعلومات حيث تعد جودة المعلومات المحاسبية والمالية المحتواة في التقارير المالية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى

تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وقد تناولت هذه متطلبات جودة وكميات المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في السوق جمهور المستفيدين وتوفير المعلومات المجدية يعتبر شرطا جوهريا وأساسا لاستقرار النظام المالي فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات كما نجد أن المعلومات المحاسبية و المالية تمثل كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي يتم معالجتها والتقرير عنيا بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة للجهات المعنية.(2)

**2-الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية:** الخصائص النوعية هي مواصفات معينة تجعل المعلومات المفصح عنيا في التقارير المالية مفيدة والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات لذلك يجب أن تتميز المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية بخصائص للحكم على جودتها وهذه الخصائص تتمثل في ما يلي:(3)

- **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين مع افتراض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية للمؤسسة ويجب عد استبعاد المعلومات المتعمقة بالمسائل المعقدة في التقارير المالية إذا كانت ملائمة لاتخاذ القرارات بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين .
- **الملائمة:** تعد خاصية الملائمة من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بالمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية ولكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر مستخدميها يجب أن تكون ملائمة وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤدي إلى حدوث تغيير في اتجاه القرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتها في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح التقييم الماضي والملائمة خاصية مهمة للمعلومات المحاسبية والمالية المعدة للاستخدام الداخلي والخارجي ولكنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي.
- **المصداقية (الموثوقية):** لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقا بها ويعتمد عليها وتتميز المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها.

**ثانيا: معايير وقياس جودة المعلومات المالية والمحاسبية وحمايتها:** إن المعايير التي يتم من خلالها إعداد القوائم والتقارير المالية التي تتميز بجودة المعلومات المالية والمحاسبية والتي يمكن قياس درجة جودتها وحمايتها لتحقيق هذه المعلومات لأهدافها.

**1-معايير جودة التقارير المالية** :إن إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة للأطراف المختلفة والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف اتجاه الوحدة الاقتصادية لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية أن تعد بمستوى من الجودة العالية للاعتماد عليها عند اتخاذ القرار وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية الاقتصادية وتتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالية: (4)

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات و المجالس المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة تلتزم بها المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما تتوافر مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** يركز مجلس الإدارة والمستثمرين عن عنصر الرقابة ونجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد حكومة الشركات بواسطة أجهزة رقابية بهدف التأكد من تنفيذ سياساتها وإجراءاتها بفاعلية وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع تحليل للعمليات وتقييم للمخاطر و الأداء الإداري ومدى تطبيق القواعد والقوانين المطبقة والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى تحسين في الأداء المالي وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية.
- **معايير مهنية:** تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة والتي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية وبالتالي فإن تلبية احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة إلى إعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

➢ **معايير فنية:** تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عد التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

**2-قياس جودة المعلومات المحاسبية:** تتحدد قيمة المعلومات بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل والقيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة لكن تحديد المنفعة لا يتم بنفس السيولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات والمعلومات المحاسبية والمالية تستمد قيمتها من جودتها يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي: (5)

✓ **الدقة:** كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية والمالية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية في الماضي أو الحاضر أو عن التوقعات المستقبلية .

✓ **المنفعة:** تتمثل منفعة المعلومات في عنصرين هما كمية المعلومات وسيولة استخدامها.

✓ **الفاعلية:** تتحدد الفعالية بالنسبة للمعلومات بمدى تحقيق للمعلومات لأهدافها أو تحقيق متخذ القرار لأهدافه من خلال استخدام موارد محددة.

✓ **التنبؤ:** هو إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عد التأكد.

✓ **الكفاءة:** هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وبتطبيق مبدأ تعظيم جودة المعلومات بأقل تكلفة ممكنة والتي لا يمكن أن تزيد تكلفة المعلومة عن قيمتها.

✓ **حماية المعلومات المحاسبية:** إن حماية المعلومات المحاسبية يتطلب توفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية ولضمان أمن وحماية المعلومات لابد من النشر الالكتروني للتقارير المالية الخاصة بها على موقعها على شبكة الانترنت .

**ثالثا: حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية ونفعية التقارير المالية**

إن أهم أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو زيادة نفعية التقارير المالية لتخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وبالتالي التنبؤ بما سيكون عليه وضع الشركة في المستقبل فمن خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط ومدى تعرضها للفشل المالي واتخاذ وسائل الوقاية اللازمة للمحافظة على أموال الشركة والمساهمين وكذلك مواجهة الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية بعد اكتشاف الفضائح والمخالفات وتفشي ظاهرة تلاعب الشركات في تقاريرها المالية بمستخدمي هذه التقارير إلى طرح العديد من التساؤلات حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات وباقي مستخدمي التقارير المالية وأصبح الجميع في شك وقلق وحيرة بعد أن ثبت أن هناك تلاعبا وغشا وتدليسا ورغم أن التقارير تم مراجعتها من طرف مراجع الحسابات إلا أنها قد تكون غير دقيقة ولا تعبر عن الوضع الحقيقي للشركات ولهذا سعت الشركات لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لزيادة نفعية التقارير المالية ومواجهة أسباب انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية والمتمثلة في ما يلي:

**1-نفعية التقارير المالية وعلاقتها باتخاذ القرارات:** إن المعلومات التي تنتجها الأنظمة تعد مورد أساسي من موارد المنظمات على مختلف أشكالها فهي العمود الفقري للقرارات المحاسبية سواء كانت قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حيث هذه القرارات تساعد في رفع أداء المؤسسات وتعظيم ثروة المساهمين وتعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لعدة جهات وتختلف هذه الأهمية باختلاف الجهة المستفيدة من المعلومة المحاسبية وكذلك على درجة جودة هذه المعلومة ولكي تكون لها مصداقية ونفعية أكبر كلما احتوت على الخصائص النوعية للمعلومة والتي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية.

2-**أسباب انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية:** تكمن في ما يلي:(6)

- ✓ قيام الإدارة بإعداد تقارير مالية مضللة وغير متفقة مع المعايير المحاسبية الدولية وإعطاء نظرة على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة أو تطبيق سياسات وطرق معينة لتحقيق أغراض خاصة بالإدارة الذي قد يؤدي إلى التلاعب في تقاريرها المالية. ضعف المراجع الداخلي أمام الإدارة وعدم قدرته على التقييم والفحص واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها.

- ✓ تسيير الشركات من خلال مجالس إدارة ضعيفة غير مؤهلة وغير قادرة على تصميم نظام فعالة للرقابة مع غياب تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مما يقلل من قدرة المجالس في مناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها.
- ✓ عدم استقلالية المراجع الخارجي وفشله في كشف التحريف والتزييف في التقارير المالية في بعض الشركات وتواطئه في بعض الأحيان مع الإدارة على حساب الأطراف الأخرى أي حدوث تحالفات بين المراجع الخارجي والإدارة.
- ✓ الفساد المالي والإداري في الشركات.

**رابعا: حوكمة الشركات كآلية للحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية**

لا تعتبر حوكمة الشركات بما تحمله من معاني الإفصاح والشفافية وضمان لحقوق المساهمين كآلية تساعد على مكافحة الفساد المالي والإداري والمتمثل في الغش والتلاعب في المعلومات المصرح بها في التقارير المالية والتحكم في الأرباح وغيرها والتي تعتبر من الأمور الخطيرة حاليا لما لها من تأثير على قيمة السهم وعلى أمانة إدارة الشركة في تقديمها للمعلومات للمستفيدين وتخفيض الثقة والمصداقية في التقارير المالية وتنص مبادئ حوكمة الشركات كذلك إتباع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والاهتمام بالمراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات ولجان المراجعة بها لينعكس على صحة ودقة بياناتها وتقاريرها المالية وبالتالي تتجسد أحد خصائص جودة المعلومات وهي الصدق في العرض مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين فيها وبالتالي تعزيز سوق الأوراق المالية من خلال زيادة جاذبية الأوراق المتداولة فيه وتنشيط حركة التداول.

1-**مفهوم الغش والتلاعب**: أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم351 إلى أن الغش يعني" فعلا مقصودا من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون أو أطراف خارجية ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية "ويشير مصطلح الغش إلى عدة معاني منها التحريف والتلاعب والاختلاس والاحتيال وغيرها وهي فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية ويشار إلى الغش الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على أنه من مسؤولية الإدارة أما إذا كان من طرف موظفو المؤسسة فقط على أنه من مسؤولية الموظفين وفي أي من هاتين الحالتين قد يكون بها تواطؤ داخل المؤسسة أو مع أطراف أخرى خارج المؤسسة.(7)

وعرف الغش بالخطأ الذي يرتكب عن قصد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو البيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم والتقارير المالية أو هو قيام إدارة الشركة بالإساءة إلى المساهمين أو الدائنين أو غيرهم من المستخدمين بتقديم معلومات غير صحيحة بالقوائم والتقارير المالية بطريقة متعمدة.

**2-أسباب ممارسة الغش والتلاعب** : للغش أسباب كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال:(8)

- ✓ إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.
- ✓ زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح.
- ✓ الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.
- ✓ تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- ✓ الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للشركة.
- ✓ إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها.
- ✓ اختلاس أصول المؤسسة.
- ✓ قيام المؤسسة بدفع مبالغ لبضائع أو خدمات لم يتم استلامها.

**3-أساليب الحد من الغش والتلاعب**: للحد من الغش والتلاعب يجب إتباع عدة أساليب والمتمثلة في ما يلي: (9)

- ✓ **الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة**: أوضح تقرير عف لجنة بازل في أفريل 2000 أن معايير المحاسبة الفعالة ينبغي أن تكون مستوفية لثلاثة معايير عامة :

– ينبغي أن تساعد معايير المحاسبة في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة في البنوك كما يجب أن توفر إطار رشيدا وموثوقا لتوليد معلومات محاسبية عالية الجودة.

– ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة في إيجاد نظام للسوق من خلال التشجيع على شفافية إثبات المركز المالي للبنك وأدائه وتعرضات المخاطر وإدارتها.

–ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة ولا تعوق الإشراف الفعال على البنوك.

وبالإضافة إلى المعايير العامة:

-ينبغي أن يكون الإفصاح شامل بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمؤسسة وأدائها والتعرضات للمخاطر.

- ينبغي أن تكون معايير المحاسبة الدولية ملائمة للتنفيذ ليس فقط في الأسواق المالية الأكثر تقدما ولكن أيضا في الأسواق الناشئة.

- ينبغي أن تولد معايير المحاسبة معلومات محاسبية ملائمة وذات معنى.

-ينبغي أن تولد معايير المحاسبة قياسات رشيدة وواقعية وموثوقة للمركز المالي والأداء المالي.

✓ **الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة:** المراجعة تعني تقليل المخاطرة في المعلومات والمخاطرة المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها شركة ما خاطئة أو مضللة حيث يجب أن يحرص المراجعون على العمل مع عملاء ذات ثقة وعلى تجميع أدلة الإثبات عن المعلومات الواردة في القوائم المالية وعلى اتخاذ الخطوات التي تؤكد أن فريق المراجعة يعد تقارير صحيحة عن القوائم ـ المالية وعلى الرغم من أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق الإدارة إلا أن وجود معايير مراجعة عالية الجودة سوف يسبب في زيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش والممارسات المحاسبية الخاطئة .

✓ **تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية:** لاشك أن تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية مثل جهات وضع المعايير والإلزام بها والبيئة العامة لسوق المال وإدارة البورصة وغيرها من الجهات المسؤولة سوف يساهم في تخفيض الممارسات المحاسبية الخاطئة ويتم ذلك من خلال تطوير قواعد القيد والتداول في البورصة ونشر المعلومات وفحصها .

✓ **العمل على رفع مستوى الشفافية وتطوير متطلبات الإفصاح للشركات المقيدة في البورصة** :يسمح للشركات بإتباع بدائل عديدة للسياسات المحاسبية التي يكون لكل منها أثر مختلف على نتائج الأعمال والمركز المالي والاختيار بين هذه البدائل لا يعتبر مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية تطب دائما تقديم إفصاحات للسياسات المحاسبية المتبعة والتي أدت إلى الأرقام الواردة في القوائم المالية.

✓ **إلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات لحوكمة الشركات:** يمكن تلخيص أفضل الممارسات لحوكمة الشركات من خلال النقاط التالية :

-تكوين مجلس إدارة الشركة من أغلبية الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين.

-وجود لجنة مراجعة فعالة لها الدراية الكافية بالجوانب المالية والقانونية.

-وجود فصل بين رئيس مجلس الإدارة والعمل التنفيذي.

-وجود وظيفة مراجعة داخلية يتوافر لها الاستقلال والاحتراف والمكانة المرتفعة في الهيكل التنظيمي.

✓ **وضع مؤشرات كمية لقياس جودة الأرباح ونشرها على المتعاملين في سوق المال:** إن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس جودة الأرباح هو الربط بين التدفقات النقدية من التشغيل وصافي الربح والانحرافات المعيارية لكل منهما وقد وضعت بعض الدراسات مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس جودة الأرباح بعلاقتها مع التدفقات النقدية وكذلك ربطت بين التدفقات النقدية من التشغيل وصافي الربح وتدل النسبة المنخفضة على انخفاض جودة الأرباح.

**خامسا:دراسة حالة مجمع صيدال** : للقيام بالدراسة الميدانية والوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر ممكن من الموضوعية يجب الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي وذلك بالاعتماد على طريقة وإجراءات التي تضمن أفضل معالجة للموضوع وذلك من خلال الإطار المنهجي للدارسة وأداة الدراسة وإجراءاتها ثم خصائص وتحليل عينة الدراسة.

**1-الإطار المنهجي للدارسة الميدانية:**

**ا-أهداف الدراسة الميدانية:** تبدأ الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

✓ التعرف على اتجاهات وآراء عينة الدراسة التطبيقية بشأن موضوع البحث بهدف تدعيم الدراسة النظرية.

✓ تحديد مدى اتفاق نتائج التحليل الإحصائي مع نتائج الدراسة النظرية, والتعرف على واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمجمع صيدال وعلاقة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية .

✓ الاختبار الميداني لفروض البحث.

**ب-منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لان المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات.

**ج-مصادر جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة عمى البيانات الثانوية والبيانات الأولية وذلك كما يلي:

✓ **البيانات الثانوية:** تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والمقالات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة وتقارير التسيير لمجمع صيدال وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنيت .

✓ **البيانات الأولية:** تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم إستبيان كأداة رئيسية للبحث وقام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

✓ **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة من المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وأعضاء مجلس الإدارة ،الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال كذلك المساهمين والمستثمرين .

✓ **عينة الدراسة:** تم تعيين عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة ولقد تم توزيع 200 إستبانة على جميع أفراد العينة واسترداد 128 إستبانة صالحة وخاضعة للدراسة بعد إستبعاد الاستبيانات الملغاة نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها ولقد تم الاهتمام بإختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة وذلك بهدف التمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة .

✓ **متغيرات الدراسة:** نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشمل على المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كما يلي:

**–المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل في حوكمة الشركات والتي يتم قياس مدى تطبيقها في الشركات من خلال البحث عف مدى تطبيق مبادئ الحوكمة والمتمثلة في: إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية و المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين والإفصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الإدارة .

**–المتغيرات التابعة:** حسب موضوع الدراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية فإنه يوجد متغير تابع للمتغير المستقل والمتمثلة في :جودة التقارير المالية والتي تقاس بالخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية والمتمثلة في: القابلية للفهم و الملائمة والمصداقية القابلية للمقارنة والثبات في السياسات المحاسبية ويمكن تمثيل نموذج لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

**الشكل رقم 1: نموذج متغيرات الدراسة**

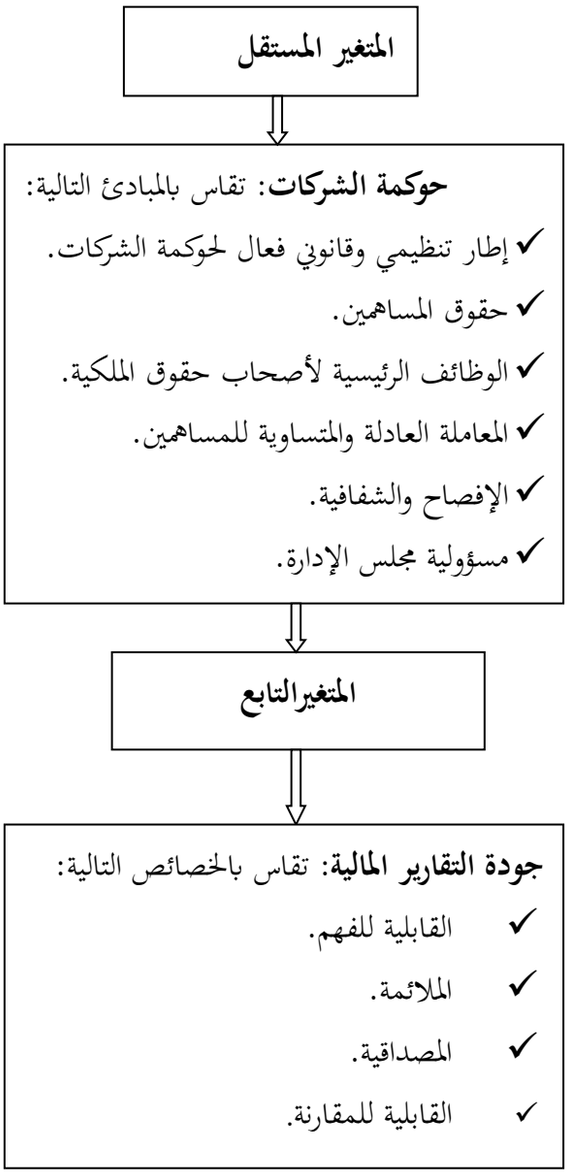


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجزء النظري.**

**2- تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة:** سيتضمن هذا السياق عرض لنتائج إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان وتحليلها لكل محور من محاور الدراسة حيث تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية( SPSS) باستخراج المتوسط الحسابي الذي يبين مدى ميل البيانات للتمركز حول قيمة معينة و الانحراف المعياري الذي يقيس مدى تشتت القيم وبعدها عن وسطها الحسابي وقيمة T للعينة الواحدة ومستوى الدالة لتحليل فقرات الاستبيان حيث تكون الفقرة ايجابية عندما

تكون أفراد العينة يوافقون على محتواها أي إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96 ( أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)وتكون الفقرة سلبية عندما تكون أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي – 1.96( أو مستوى الدلالة أقل من0.05) وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

**ا–نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور مستوى تطبيق حوكمة الشركات:** للإجابة عن مستوى تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال يجب معرفة مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من طرف المجمع ولهذا تم تقسيم هذا المحور في الاستبانة إلى ستة محاور فرعية والمتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات حيث كان الهدف من فقرات هذه المحاور الفرعية هو معرفة مدى تطبيق المجمع لهذه المبادئ للحكم عن مستوى تطبيق حوكمة الشركات .

**–توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات:**

للإجابة عن مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشرات هذا المتغير المتمثل في مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وهذه المؤشرات ملخصة في الفرع الأول من المحور الأول من الجزء الثاني من الاستبانة حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

**الجدول رقم01:نتائج عينة الدراسة**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة T | مستوى الدلالة | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساعد في تطوير الحوكمة. | 4.039 | 0.476 | 0.807 | 95.95 | 0.000 | موافق |
| 2 | تسعى إدارة السوق المالي لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات. | 1.828 | 0.399 | 0.365 | 51.83 | 0.000 | غير موافق |
| 3 | تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع | 1.852 | 0.436 | 0.370 | 48.00 | 0.000 | غير موافق |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قوانين الشركات المعمول بها. | | | | | | |
| 4 | تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين. | 4.000 | 0.627 | 0.800 | 72.12 | 0.000 | غير موافق |
| 5 | وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ. | 4.063 | 0.482 | 0.812 | 95.36 | 0.000 | غير موافق |
| 6 | يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة. | 4.039 | 0.459 | 0.807 | 99.46 | 0.000 | غير موافق |
| 7 | تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال | 4.109 | 0.401 | 0.821 | 115.8 | 0.000 | غير موافق |
| 8 | تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية. | 3.336 | 1.059 | 0.667 | 35.62 | 0.000 | غير موافق |
| | مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات | 3.408 | 0.300 | 0.681 | 128.2 | 0.000 | غير موافق |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد عل نتائجSPSS**

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول مدى توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات بمجمع صيدال ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 07 حيث حصلت على أعمى متوسط حسابي 4.109 أي بنسبة 82.1% من المجيبين يوافقون على أنه هناك تناسب بين متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال بينما الفقرة رقم06 والمتعلقة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة وكذلك الفقرة

رقم 01 والمتعلقة بتوفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساعد في تطوير الحوكمة فالوزن النسبي لهما كان 80.7 %,لكن الفقرة رقم 06 كانت أقل انحراف معياري من الفقرة رقم01وهذا دليل على أن توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة كانت أكثر أهمية بنسبة للمستجوبين من توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساعد في تطوير الحوكمة.

كما تبين الفقرة رقم 05 أن المتوسط الحسابي لها كان 4.063 أي بنسبة 81.2 %,من المجيبين يوافقون على وجود بمجمع صيدال آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ وهذا هو أساس مبدأ إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات أما في الفقرة رقم 03 فكانت أغلبية المجيبين من أفراد العينة أي بنسبة 37 %من أفراد العينة غير موافقين على أنه يوجد توافق بين المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها من بينها مجمع صيدال كذلك الفقرة رق 02 والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من هذا المحور الفرعي بمتوسط حسابي قدره 1.828 وانحراف معياري 0.399 أي أف 36.5 %من الإجابات غير موافقة على أن إدارة السوق المالي تسعى لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات.

**ب– العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية:** من أجل معرفة علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية سنقوم بتوضيح علاقة (المتغير المستقل) حوكمة الشركات( مع المتغير التابع )جودة التقارير المالية وذلك بإستعمال تحليل الارتباط حيث يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين (المتغير المستقل) حوكمة الشركات و(المتغير التابع ) جودة التقارير المالية.

**الجدول رقم 02:العلاقة الإرتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**

| رقم المحور الفرعي | المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة | حجم العينة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال الحوكمة الشركات. | 0.253- | 0.004 | 128 |
| 2 | يتمتع المساهمين بكل حقوقهم | 0.345 | 0.000 | 128 |
| 3 | للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية | 0.364 | 0.000 | 128 |
| 4 | توفر آليات حماية حقوق أصحاب المصالح | 0.385 | 0.000 | 128 |
| 5 | متطلبات الإفصاح والشفافية | 0.420 | 0.000 | 128 |
| 6 | مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة | 0.356 | 0.000 | 128 |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد عل نتائجSPSS**

**3-نتائج اختبار الفرضيات** : من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى**: والتي تنص على أنه يتطلب التطبيق المحكم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها كالرفع من الكفاءة وتجنب الوقوع في الأزمات ولقد تم تأكيدها من خلال محددات وخصائص حوكمة الشركات حيث أن المحددات تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة فهناك شبه اتفاق بين الباحثين بأنه لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات داخلية وخارجية حيث تتمثل محددات الخارجية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى و الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق والجودة.
- ✓ **الفرضية الثانية**: والتي تنص على أن لا يلتزم مجمع صيدال بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بسبب تجدر أخلاقيات الأعمال الرافضة لذلك تم رفض هذه الفرضية بعد تحليلنا للدراسة الميدانية حيث استنتجنا أن مجمع صيدال يمتاز بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات المقترحة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكن بنسب متفاوتة حيث كاف مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين أحسن المبادئ تطبيقا حسب إجابات عينة الدراسة ثم يليه مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة أما مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني قبل إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ✓ **الفرضية الثالثة**: والتي تنص على أن لحوكمة الشركات تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدر من طرف مجمع صيدال وهو بالفعل ما تم إثباته من الدراسة الميدانية حيث توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية وهذا ما نلاحظه بمجمع صيدال يسعى دائما إلى تحسين جودة معلوماته من خلال تقارير التسيير السنوية والسداسية التي ينشرها المجمع وهذا لنشر روح الإفصاح والشفافية مما يزيد في ثقة المتعاملين.
- ✓ **الفرضية الرابعة**: والتي تنص على أن من خلال تطبيق قرارات مبنية على أسس سليمة لحوكمة الشركات تهدف للاستخدام الأمثل لموارد وأصول مجمع صيدال تؤدي إلى تحسين الأداء المالي ولقد تم تأكيدها صحة الفرضية من خلال الدراسة الميدانية حيث توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية .

**الخاتمة:** مما سبق نستنتج ما يلي:

-هناك تأثير مهم لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية.

- يلتزم مجلس الإدارة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح وقواعد حوكمة الشركات بما يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية.

- إن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي.

- ضرورة توجيه المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقارير مالية وفق للأسس والقواعد التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية.

- الاستمرار على تأكيد أهمية التزام المؤسسات بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وينعكس إيجابا على جودة التقارير المالية وعلى مستخدميها.

- وضع دليل موحد لحوكمة الشركات واضح مع إعطاء للموظفين دورات في آليات العمل ضمن مبادئ وآليات الحوكمة.

**الهوامش:**

1-يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد04،2013،ص103.

2-ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،غزة، 2009،ص54.

3-طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.، ص ص89،90.

4-كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص29.

5-بوعيشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، مداخلة في المؤتمر العالمي الدولي السابع، الأردن،2009 ، ص ص9،10.

6-عماد احمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص55.

7-محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز من التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2009 ، ص 28.

8-حسين أحمد دحدوح، مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف التظليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص ص179،180.

9-طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، مرجع سابق، ص 783-787.